

الفصل السادس

الاقتراض والمديونية في العالم الثالث

مدخل:

تشكل أزمة الديون الخارجية (la dette extérieure) للدول النامية حاليا إحدى التحولات الكبرى والرئيسية التي تواجه الدول الدائنة والمدينة على السواء، وبفعل الحاجة الماسة ومع تزايد الديون الخارجية (la dette extérieure) ألقى عدد كبير من الدول النامية (les pays en voie de développement) بشكل عام، والدول العربية منها بشكل خاص، في وضعية حرجة تتمثل في صعوبة أداء الاستمرار في خدمة ديونها، حيث أن التزاماتها الخارجية تجاوزت قدرتها على سداد هذه الديون.

والاقتراض (emprunt) من الخارج سياسة ليست بمجديدة، فقد لجأت إليها عدة دول منذ زمن بعيد. وسجلت بعض الدول نجاحات بارزة في الاستفادة من أدايات واستثمار هذه القروض. لكن الدول ذات الدخل الضعيف تعرضت لتفاقم مشكلة الديون حتى بلغ بعضها إلى وقف مسار النمو وبالتالي، تدهور المعيشة فيها.

إن أزمة الديون الخارجية (la dette extérieure) للدول النامية (les pays en voie de développement) ومع التسليم بظهورها منذ وجدت الديون الدولية (les dettes internationales)، إلا أن هناك أسباب جوهرية كانت وراء ذلك، وهي ما تعرضت له هذه الدول من استعمار واستغلال وتبعية، إلا أن تداعيات هذه الأزمة وبجدة عقب لجوء الدول النامية (les pays en voie de développement) للاقتراض الخارجي منذ بداية الخمسينيات وحتى عقد الثمانينيات، بعد ما أعلنت المكسيك توقفها وعجزها عن سداد ديونها الخارجية في سبتمبر سنة 1982م.

وإذا توخينا الدقة أمكن لنا القول، دون موارد، أن أزمة الديون نشأت أثناء الأزمة الاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة في سنة 1929م نتج عن (الأزمة الكبيرة) بعد أن هبطت مداخيل صادرات البلدان النامية، بسبب الركود في البلدان الصناعية، وصعود سياسة الحماية

وانهيار أسعار المواد الأولية (les matières premières) .وهكذا هبطت مدا
خيل البلدان المصدرة للمواد الأولية بنسبة (60%) تقريبا بين سنتي
(1929م-1928م) و(1932م-1933م).

* نهون العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الديون الخارجية الاجمالية للبلدان النامية
(بمليارات الدولارات والنسبة المئوية للدخل الوطني الاجمالي)

| %PNB (1991) | 1991 | 1990 | 1985 | 1980 | |
|----------------|----------------------|--------|-------|-------|---|
| | (بمليارات الدولارات) | | | | |
| 109.6 | 178.0 | 172.6 | 98.8 | 56.2 | البلدان الإفريقية الواقعة جنوب افريقيا |
| 55.0 | 146.7 | 145.9 | 109.6 | 66.3 | شمال افريقيا والشرق الأوسط |
| 41.4 | 439.7 | 432.5 | 390.1 | 242.2 | امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي |
| 28.2 | 268.7 | 235.7 | 166.2 | 88.7 | بلدان شرق آسيا والمحيط الهادىء |
| 34.3 | 120.9 | 114.3 | 68.3 | 38.2 | بلدان جنوب آسيا |
| 46.4 | 82.6 | 76.9 | 44.2 | 29.5 | أوروبا والمتوسط |
| 45.0 | 508.0 | 500.4 | 435.1 | 270.2 | البلدان المدينة جدا |
| 49.2 | 63.7 | 61.9 | 50.9 | 272 | الارجنتين |
| 85.3 | 4.1 | 4.3 | 4.8 | 2.7 | بوليفيا |
| 28.8 | 116.5 | 116.4 | 106.1 | 71.0 | البرازيل |
| 60.7 | 17.9 | 19.1 | 20.4 | 12.1 | شيلي |
| 43.5 | 17.4 | 17.2 | 14.2 | 6.9 | كولومبيا |
| 56.1 | 4.0 | 3.8 | 4.4 | 2.7 | كوستاريكا |
| 222.6 | 18.8 | 18.1 | 9.7 | 5.8 | شاطىء العاج |
| 114.5 | 12.5 | 12.1 | 8.7 | 6.0 | الاكوادور |
| 155.9 | 4.5 | 4.6 | 4.1 | 1.9 | جامايكا |
| 80.0 | 21.2 | 23.6 | 16.5 | 9.7 | المغرب |
| 36.9 | 101.7 | 97.4 | 96.9 | 57.4 | المكسيك |
| 108.8 | 34.5 | 34.6 | 19.6 | 8.9 | نيجيريا |
| 42.8 | 20.7 | 19.4 | 12.9 | 9.4 | البيرو |
| 70.2 | 31.9 | 30.2 | 26.6 | 17.4 | الفلبين |
| 45.3 | 4.2 | 4.3 | 3.9 | 1.7 | الاورغواي |
| 65.3 | 34.4 | 33.3 | 35.3 | 29.3 | فنزويلا |
| 123.1 | 135.7 | 131.4 | 97.8 | 54.4 | بلدان افريقية ضعيفة الدخل |
| 25.9 | 189.4 | 174.4 | 88.9 | 44.7 | بلدان اسرية ضعيفة الدخل |
| 42.0 | 387.0 | 354.0 | 233.1 | 151.8 | بلدان نامية أخرى |
| 41.8 | 1236.7 | 1178.0 | 877.2 | 521.1 | مجموع البلدان النامية |

المصدر: البنك الدولي. إصدار 1992-1993.

المبحث الأول

المعونة الخارجية (aide esterieure)

تؤكد كل المؤشرات أن اتجاه المعونة الخارجية (aide esterieure) من الدول الصناعية إلى الدول النامية (les pays en voie de développement)، خلال الفترة (1960م-1982م) يشير إلى:

- انخفاضها التاريخي بشكل مستمر قياسا بدخولها الوطنية من (0,51) % إلى (0,39) % خلال الفترة الآتفة وهو حاليا بالكاد يصل إلى نصف هدف المعونة الدولية والبالغ (0,7) %.

- اتجاه قيمتها المطلقة نحو انخفاض. فمثلا تنازلت قيمتها من (27,3) مليار دولار في سنة (1980م) إلى (25,6) مليار دولار في سنة (1981م).

- الشروط المرافقة للمعونة ك شروط الأداء يفقده الكثير من أهميتها في دعم التنمية في البلدان النامية (les pays en voie de développement).

- انخفاض نسب التبادل التجاري للدول النامية، يلغي من الأثر المرجو للمعونة، بل يعني بالفعل أن الدول النامية (les pays en voie de développement) هي التي تمول الدول الصناعية !!.

- يقابل هذا نسبة تعادل (2,99) % من الناتج الوطني الإجمالي للأقطار العربية المصدرة للنفط والمقدم على شكل معونة للدول النامية في سنة (1981م).

المديونية في العالم الثالث (le tiers monde)

اختلفت الآراء ولا تزال حول طبيعة أزمة الديون الخارجية (la dette extérieure)، وفيما إذا كانت سياسة اقتصادية بالدول المدينة، أو مشكلة خارجية، أو مشكلة إفلاس حقيقي. وهل تعتبر الديون مفيدة للطرفين الدائن والمدين أم هي لصالح طرف على حساب الآخر؟ وهل يمكن اعتبار الديون شرا لا بد منه بالنسبة للبلدان النامية؟ وإلى أي حد تعرض (بضم التاء وكسر الراء) الديون البلد المدين لمخاطر الإفلاس والبلد الدائن لمخاطر ضياع ديون وعدم استرجاعها؟.

أيضا، هناك اتجاه يمثله صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) والبنك الدولي (banque mondiale) يرى أن الأزمة ترجع في الأساس إلى الإفراط في الطلب الكلي الناجم عن أخطاء للسياسة الاقتصادية الداخلية، وبالتالي، ينعكس في وجود اختلال داخلي واختلال خارجي، ومن ثم اللجوء إلى الاقتراض (emprunt) الخارجي، بينما يرى اتجاه آخر أن الأزمة ازدادت في السنوات الأخيرة بفعل أسباب خارجية أهمها نقص السيولة الدولية (illiquidité)، والتي تختلف عن حالة الإفلاس (insolence).

كما أنه ثبت في الواقع العملي تأثير العوامل الخارجية على الدول المثقلة بالمديونية، وهو ما حدث في أمريكا اللاتينية ومعظم بلدان أوروبا الشرقية وتركيا والصين في الفترة (1974م-1982م) كتغيير أسعار النفط، والتغير في أسعار الفائدة الحقيقية على القروض، والكساد الاقتصادي العالمي وأثره على صادرات هذه الدول، وتغيرات شروط التبادل الدولي (échange international)، مما أدى في المحصلة النهائية إلى زيادة مديونية هذه الدول، خاصة إذا علمنا أن هذه الدول في الوقت ذاته غارقة في عدم القدرة على الدفع خلال هذه المرحلة.

شروط الاعتمادات الجديدة الممنوحة للبلدان النامية

| 1991 | 1990 | 1985 | 1980 | 1975 | 1970 | |
|--------------------|------|------|-------|------|------|-----------------------|
| جميع الدائنين | | | | | | |
| 6.4 | 6.7 | 7.6 | 9.1 | 6.7 | 5.0 | معدلات الفائدة (%) |
| 17.6 | 18.1 | 16.0 | 16.1 | 16.0 | 21.5 | اكتمال الدين (بالسنة) |
| 5.0 | 5.4 | 5.3 | 4.9 | 5.0 | 6.5 | فترة الامهال |
| 23.1 | 22.9 | 15.8 | 10.4 | 21.4 | 34.9 | عنصر الهبة (%) |
| دائنو القطاع العام | | | | | | |
| 5.5 | 5.3 | 6.0 | 5.4 | 4.7 | 3.6 | معدل الفائدة (%) |
| 22.7 | 23.2 | 22.6 | 24.2 | 24.6 | 29.2 | اكتمال الدين |
| 6.4 | 6.7 | 5.8 | 6.5 | 7.4 | 9.0 | فترة الامهال |
| 32.9 | 35.4 | 28.9 | 34.7 | 39.0 | 49.7 | عنصر الهبة (%) |
| دائنو القطاع الخاص | | | | | | |
| 7.7 | 8.7 | 9.0 | 12.3 | 8.5 | 7.2 | معدل الفائدة (%) |
| 10.5 | 11.1 | 10.2 | 9.2 | 8.2 | 9.7 | اكتمال الفائدة |
| 3.0 | 3.6 | 4.8 | 3.5 | 2.7 | 2.6 | فترة الامهال |
| 9.6 | 5.6 | 4.2 | -10.7 | 5.3 | 12.1 | عنصر الهبة (%) |

البنك الدولي: إصدار 1992-1993.

ولمواجهة هذه التداعيات، فإن الاستراتيجية المطلوبة للحد من ارتفاع الخط البياني لأزمة المديونية يستحسن تسهيل المزيد من إقراض هذه الدول بدلا من تقيدها، وتأثرا بهذا التوجه كانت مبادرة الوزير الأمريكي السابق جيمس بيكر^{الذي} طالب باستمرار تدفق القروض للدول ذات المديونية الثقيلة على أن تلتزم هذه الدول بإتباع إصلاحات اقتصادية وفق شروط صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international).

المبحث الثالث

المديونية في العالم العربي

ومن بين الدول المعنية بالأزمة الراهنة للمديونية العالمية على الصعيد الدولي الدول العربية، فقد بلغ حجم المديونية العربية (100) مليار دولار وفقا لتقرير حديث صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نشرته مجلة (الأعمال في دبي) الإماراتية، أكدت فيه أن أعباء خدمة هذه الديون تصل سنويا إلى (12) مليار، وهو ما يعرض البلدان العربية- خاصة غير النفطية - إلى مخاطر حمة قد تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية.

وأضاف التقرير، أن حجم الاحتياطات العربية من النقد الأجنبي يصل إلى (84) مليار دولار تمثل (61,5) % من حجم الواردات، وأن التجارة البينية لاتزال ضعيفة جدا، وأنهم تتجاوز الـ (14) مليار دولار بنسبة (8,4) % من حجم التجارة الخارجية سنة (2001م) والبالغ (319) مليار دولار. أما الاحتياطات العربية المؤكدة فتتمثل (62,5) % من الاحتياطي العالمي. أما الإنتاج العربي من النفط ف يرى التقرير أنه تجاوز الـ (20) مليون برميل يوميا بنسبة (27,2) % من الإنتاج العالمي. أما متوسط دخل الفرد في الوطن العربي فقد تجاوز الـ (2272) دولار سنويا، بمعدل يتجاوز (6) دولارات يوميا، وبلغت حصة الدول العربية مجتمعة من إجمالي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (8,7) مليار دولار ونحو (4,2) % من إجمالي التدفقات التي حصلت عليها الدول النامية (les pays en voie de développement) والبالغة (207,6) مليار دولار.

وبقراءة هادئة لمنطق الأرقام في التقرير السابق يتبين لنا أن أزمة الديون الخارجية (la dette extérieure) العربية إن لناحية إجمالي الديون أو أعباء خدمتها تتركز بشكل رئيسي في الدول العربية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل ذات العجز المالي، وقد ارتفع

بنية الديون العامة الطويلة الأجل حسب الدائنين (بمليارات الدولارات)

| السنة | ديون عامة | منها | | ديون خاصة | منها | | قروض خاصة أخرى |
|-------------------------------|-----------|-------|----------------|-----------|-------------|-------|----------------|
| | | ثابتة | متعددة المصنوع | | قروض مصرفية | سندات | |
| جميع البلدان النامية | | | | | | | |
| 1970 | 31.5 | 7.2 | 24.3 | 13.4 | 3.8 | 1.9 | 7.7 |
| 1975 | 65.9 | 17.5 | 48.4 | 48.2 | 27.7 | 2.8 | 17.6 |
| 1980 | 150.9 | 47.0 | 103.9 | 181.5 | 116.3 | 13.0 | 52.1 |
| 1985 | 276.0 | 102.9 | 173.0 | 356.4 | 243.5 | 30.9 | 82.0 |
| 1990 | 485.9 | 202.9 | 283.0 | 417.8 | 194.3 | 104.8 | 118.6 |
| 1991 | 519.9 | 218.5 | 301.4 | 417.5 | 188.3 | 117.0 | 112.1 |
| بلدان مطية جدا | | | | | | | |
| 1970 | 8.8 | 3.1 | 5.7 | 8.0 | 3.3 | 1.2 | 3.5 |
| 1975 | 17.6 | 6.9 | 10.7 | 29.7 | 20.2 | 2.0 | 7.5 |
| 1980 | 34.7 | 14.6 | 20.1 | 108.9 | 82.5 | 10.2 | 16.2 |
| 1985 | 71.7 | 33.2 | 38.4 | 229.6 | 180.7 | 17.7 | 31.2 |
| 1990 | 153.3 | 68.8 | 84.5 | 228.9 | 114.5 | 76.2 | 38.2 |
| 1991 | 162.2 | 72.4 | 89.8 | 225.6 | 108.1 | 84.5 | 33.1 |
| بلدان نامية أخرى | | | | | | | |
| 1970 | 22.7 | 4.1 | 18.6 | 5.4 | 0.5 | 0.7 | 4.2 |
| 1975 | 48.3 | 10.6 | 37.8 | 18.5 | 7.6 | 0.8 | 10.2 |
| 1980 | 116.2 | 32.3 | 83.9 | 72.6 | 33.8 | 2.9 | 35.0 |
| 1985 | 204.3 | 69.7 | 134.6 | 126.8 | 62.8 | 13.2 | 50.7 |
| 1990 | 332.7 | 134.1 | 198.5 | 188.9 | 79.8 | 28.6 | 80.5 |
| 1991 | 357.7 | 146.1 | 211.6 | 191.9 | 80.2 | 32.6 | 79.1 |
| منها بلدان الفرعية صيغة الدخل | | | | | | | |
| 1970 | 4.2 | 0.6 | 3.6 | 1.4 | 0.1 | 0.3 | 1.0 |
| 1975 | 10.7 | 1.8 | 8.9 | 3.4 | 0.9 | 0.3 | 2.3 |
| 1980 | 32.7 | 8.0 | 24.8 | 9.1 | 2.3 | 0.7 | 6.0 |
| 1985 | 63.8 | 15.6 | 48.2 | 14.2 | 3.5 | 0.5 | 10.2 |
| 1990 | 90.1 | 29.8 | 60.3 | 15.4 | 4.6 | 0.3 | 10.5 |
| 1991 | 97.7 | 31.9 | 65.8 | 12.1 | 4.3 | 0.3 | 7.5 |

المصدر: البنك الدولي. إصدار 1992-1993.

عدد الدول العربية التي تواجه صعوبات في تسديد ديونها، فقد اضطرت كل من مصر والمغرب والسودان، ولاحقاً الأردن إلى إعادة (جدولة) بعض أو كامل ديونها لتخفيض أعباء خدمة الدين السنوي¹.

أما الدول العربية المدينة الأخرى مثل تونس والجزائر وسوريا واليمن فقد تمكنت من تجنب عملية إعادة جدولة ديونها الخارجية إما عن طريق السحب من التسهيلات الاحتياطية، التي وفرها صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international)، أو من خلال تأخير خدمة ديونها وجعل المستحقات تتراكم.

¹ الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أعباء الديون والتحويلات الصافية للموارد

(تدفق الديون الطويلة الأجل، بمليارات الدولارات)

| 1992 | 1991 | 1990 | 1989 | 1988 | 1987 | 1986 | |
|------|------|------|------|------|------|------|------------|
| 50 | 27 | 12 | 14 | 24 | 47 | 64 | الأرجنتين |
| 15 | 11 | 12 | 11 | 11 | 9 | 6 | بوليفيا |
| 33 | 34 | 23 | 31 | 50 | 61 | 75 | البرازيل |
| 89 | 88 | 65 | 62 | 61 | 69 | 66 | شيلي |
| 9 | 7 | 4 | 14 | 29 | 62 | 74 | ساحل العاج |
| 30 | 22 | 16 | 12 | 26 | 49 | 64 | الأكوادور |
| 65 | 56 | 45 | 40 | 50 | 56 | 60 | المكسيك |
| 40 | 42 | 28 | 23 | 28 | 29 | 55 | نيجيريا |
| 59 | 50 | 51 | 49 | 54 | 69 | 59 | الفلبين |
| 63 | 62 | 47 | 37 | 54 | 70 | 76 | فنزويلا |

المصدر: البنك الدولي (banque mondiale) إصدار 1992 – 1993.

والجدير بالذكر، أن مباحثات إعادة الجدولة لجهة الدائنين أدخلت هئمتين مختلفتين جدا هما نادي باريس (club de Paris) الذي يجمع الدائنين من القطاع العام، وجماعة المصارف الخاصة المنضوية تحت ما يدعى نساى لندن (club de Londres).

المبحث الرابع

نادي باريس (club de Paris)

يعتبر نادي باريس (club de Paris) المنبر الرئيسي الذي يتم من خلاله التفاوض على الدين المستحق للدائنين الرسميين. وقد ظهر هذا النادي سنة (1956م) عندما عجزت الأرجنتين عن خدمة ديونها مما حدى بها إلى الالتماس من الدول الأوروبية الدائنة تخفيض أعباء ديونها على أساس ترتيبات ثنائية.

ويضم نادي باريس (club de Paris) الذي يجتمع برئاسة مدير الخزانة في وزارة المالية الفرنسية، الدائنين من القطاع العام في البلدان المتطورة (les pays développés)، كما يضم، بصفة مراقب، الهيئات الدولية مثل: البنك الدولي (banque mondiale)، وصندوق النقد الدولي (fonds monétaire international). ويجتمع الأعضاء للتوافق على إعادة جدولة الالتزامات المالية للحكومات المدينة حيال الدائنين من القطاع العام، وعلى تقاسم الجهود التي يجب بذلها من قبل كل طرف من الدائنين.

أيضا، هناك ملاحظتين لا بد من مراعاتهما: الأولى أن نادي باريس لا يقبل الاجتماع لبحث شأن بلد مدين إلا إذا وقع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) لتنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية، ولا يمكن خرق هذه القاعدة، التي فرضت منذ سنة (1966م)، إلا إذا كان البلد غير عضو في صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) كما حدث في حال بولونيا سنة (1981م).

أما الملاحظة الثانية، المعتمدة من نادي باريس، هي أن لا يتناول البحث إلا اعتمادات المصدر العام، وتستفيد الاعتمادات التجارية من ضمانة حكومية. فضلا عن موافقة المدين، على وضع جهوده سداد السدين

على صعيد واحد حيال الديون العامة، والديون المقدمة من قبل المصارف
التجارية.¹

¹ ديون العالم الثالث، جان كلود برتيملي، مرجع سبق ذكره.

نادي لندن (club de Londres)

عكس نادي باريس، ذلك أن نادي لندن (club de Londres) ليس له وجود صريح ورسمي. وتحت هذا الاسم، وأحياناً، تجتمع لجان خاصة تضم المصارف الرئيسية الدائنة في الحالات التي يدفع فيها الوضع المالي لبلد مدين الجماعة المصرفية الدولية للبحث معه في عقد اتفاق ينظم التزاماته المالية.

وتعتبر المباحثات في شؤون الديون مع المصارف الخاصة أحدث بكثير من تلك المباحثات التي جرت في نادي باريس. ولم تصبح ذات أهمية جادة إلا في الثمانينيات، غير أنها حالياً تحمل رهانا كبيرا، إن لجهة أن المبالغ المعنية أكبر من تلك المتباحث بشأنها في نادي باريس، أو أن تعاون المصارف في ما بينها في المباحثات مع المدينين العاجزين كان أساسيا للوصول إلى توازن مقبول من وجهة نظرهم.

المبحث السادس

إعادة الجدولة

عندما لجأت الدول العربية لتخفيف أعباء الديون الرسمية لترتيبان نادي باريس ، والمتمثلة في إعادة جدولة الديون (réechelonnement de la dette) الرسمية، واجهت قدر ضئيل من النجاح. إلا أن المصاعب التي يواجهها ميزان المدفوعات ومن ثم القدرة على سداد الالتزامات الخارجية لا تزال قائمة في هذه الدول، خاصة وأن أعباء الديون الخارجية (la dette extérieure) لمعظم هذه الدول لا تزال كبيرة وتحتاج إلى ترتيبات جديدة وتدابير أكثر فاعلية.

لقد تزايد وضع الدول النامية (les pays en voie de développement) سوءا في علاقتها الاقتصادية الخارجية مع الدول الصناعية بصورة خاصة ، ويمكن أن نستنتج منه الآتي :

1- إذا كانت الثروة النفطية هي التي مثلت القوة المشجعة للدول النامية للمطالبة بإصلاح النظام القائم، فإن استمرار تردي أوضاعها الاقتصادية شكل القاعدة الدافعة لهذه المطالبة.

2- تحول الثقة بالنظام القائم إلى شك ثم في مرحلة لاحقة إلى تحدي حيث ثبت يقينا، أن المشاكل التي تعانيها الدول النامية (les pays en voie de développement) ليست مرحلية، وإنما تركيبية عميقة، الأمر الذي يستدعي حلولا تجاريا عمقا وشمولا.

3- تعميق القناعة بأن التعجيل بالنمو ليس كافيا وحده لحل مشاكل الدول النامية (les pays en voie de développement) مما يستدعي توسيع قاعدة المطالب بسبب عمق وارتباط هذه المشاكل، فالفقير والستيعية (la dépendance) صنوان لا يفترقان، ونتيجة لذلك،

توجهت الدول النامية (les pays en voie de développement) نحو طائفة المساومة الدولية تحكمها ثلاثة اعتبارات مترابطة ودافعة:

- اقتصاديا : السعي إلى عدالة تقسيم العمل الدولي بما فيه توزيع الثروة والدخل.

- سياسيا : المطالبة بزيادة المشاركة في وضع القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية الدولية ليس فقط من اجل حماية مصالحها، وإنما أيضا لتأكيد حقوقها في التعامل الدولي.

- نفسيا : الشعور المتزايد بالقوة ومبعث ذلك نشوة الانتصار الذي حققته (أوبك)

أعباء الديون والتحويلات الصافية للموارد

(تدفق الديون الطويلة الأجل، بمليارات الدولارات)

| السنة | خدمة الدين | منها | | تحويلات صافية | |
|---------------------------|------------|---------------|---------------------|---------------|------|
| | | دفعات الفائدة | تسديد الدين الاساسي | | |
| بلدان نامية أخرى | | | | | |
| 1970 | 2.8 | 0.8 | 2.0 | 5.5 | 2.6 |
| 1975 | 6.8 | 2.4 | 4.4 | 19.9 | 13.1 |
| 1980 | 25.2 | 10.7 | 14.6 | 42.5 | 17.3 |
| 1981 | 29.4 | 13.0 | 16.4 | 44.9 | 15.5 |
| 1982 | 32.8 | 14.5 | 18.3 | 50.0 | 17.2 |
| 1983 | 35.0 | 14.9 | 20.9 | 53.4 | 17.5 |
| 1984 | 41.0 | 16.7 | 24.3 | 51.9 | 10.9 |
| 1985 | 49.4 | 18.1 | 31.3 | 58.5 | 9.1 |
| 1986 | 55.3 | 20.1 | 35.2 | 60.0 | 4.6 |
| 1987 | 66.5 | 21.0 | 45.6 | 62.7 | -3.9 |
| 1988 | 68.5 | 23.2 | 45.3 | 70.2 | 1.7 |
| 1989 | 66.6 | 24.2 | 42.4 | 68.1 | 1.5 |
| 1990 | 73.3 | 25.0 | 48.3 | 73.0 | -0.3 |
| 1991 | 73.2 | 25.6 | 47.5 | 76.8 | 3.6 |
| بلدان افريقية ضعيفة الدخل | | | | | |
| 1970 | 0.6 | 0.2 | 0.4 | 1.1 | 0.5 |
| 1975 | 1.2 | 0.4 | 0.8 | 5.1 | 3.9 |
| 1980 | 2.9 | 1.3 | 1.6 | 8.2 | 5.3 |
| 1981 | 3.3 | 1.5 | 1.8 | 8.3 | 5.0 |
| 1982 | 3.3 | 1.5 | 1.8 | 9.7 | 6.4 |
| 1983 | 3.9 | 1.8 | 2.2 | 8.5 | 4.6 |
| 1984 | 4.1 | 1.8 | 2.3 | 8.5 | 4.4 |
| 1985 | 5.0 | 2.0 | 3.0 | 8.0 | 3.0 |
| 1986 | 5.4 | 2.2 | 3.1 | 8.4 | 3.0 |
| 1987 | 4.3 | 1.7 | 2.5 | 7.9 | 3.7 |
| 1988 | 5.5 | 2.3 | 3.2 | 8.2 | 2.8 |
| 1989 | 5.8 | 2.4 | 3.4 | 7.6 | 1.9 |
| 1990 | 5.7 | 2.2 | 3.5 | 7.3 | 1.6 |
| 1991 | 5.1 | 1.9 | 3.2 | 6.6 | 1.5 |

المصدر: البنك الدولي إصدار 1992-1993.

وإجمالاً، مادامت أزمة المديونية العالمية هي قضية دولية فإنه لا يكفي لحلها، أن تقدم البلاد المعنية بإجراء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية اللازمة، وإنما لابد أن يتسع ذلك بتغيير في إطار الاقتصاد الدولي وآليات سيره، مثل نظام النقد الدولي (F.M.I)، وأوضاع التجارة العالمية (commerce mondial)، وسوق الاقتراض (emprunt) الدولي، وآليات السيولة الدولية، والمنظمات الاقتصادية العالمية، وهيمنة الشركات الكوكبية المتحركة.

إن التعديل الجذري للعلاقات غير المتكافئة القائمة بين الدول المدنية ودول العالم الرأسمالي لن يتحقق إلا عبر تعديلات جذرية وأساسية في النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي، وخلق نموذج تنموي مستقل لهذه البلاد على النحو الذي يحطم قيود التبعية (la dépendance) التي تربط البلاد المدينة بالبلاد الدائنة.

فالتبعية (la dépendance) للأجنبي والاحتماء به مقابل الاستقلال الوطني سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً، والتوجه الوحدوي العربي والتكامل مقابل الحرص على الكيانات الإقليمية والأنانية القطرية (وغني عن البيان الطائفية والمزید من التشرذم)، والتعامل الأجنبي وشبه الكلي مع الغرب مقابل التعاون التزيه والمتوازن ومن مواقع الاستقلال والفائدة المتبادلة مع البلدان الاشتراكية سابقاً والعالم الثالث (le tiers monde) هي - كلها - برأينا اختيارات وثوابت إيديولوجية.